الأقصى وحرب الإبادة

تقدير موقف صادر عن مؤسسة القدس الدولية

زياد ابحيص

2025-8-18



قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
آب/أغسطس 2025

المحتويات

ملخص

تحول الرد على طوفان الأقصى إلى حرب حسم وتصفية على كل الجبهات أخذت شكل الإبادة في غزة واستأنفت مرحلة التصفية التي كانت قد انطلقت في 2017 وكانت القدس عنوان انطلاقها، وهو ما جعل التصفية في القدس توأم الإبادة في غزة. وبعد التأصيل النظري للإبادة في غزة كبنية قوى تسمح بالاستفراد أكثر مما هي مجرد حدث، فإن أفق وقف الإبادة اليوم مرتبط بدخول عناصر جديدة تكسر بنية قوى الاستفراد وتفرض وقف الإبادة أو تسبب عجزاً صهيونياً وأمريكياً عن مواصلتها.

هناك ثلاثة مصادر ممكنة لهذا التغيير: الأول إقليمي بتغير موقف دول الجوار الإقليمي، والثاني محلي باندفاعة ثورية عفوية متجددة في الضفة الغربية والقدس تبني على عقدٍ سابق شهد سبع هبّاتٍ مشابهة لم يتمكن المجتمع الفلسطيني من استدامة أي منها نتيجة قوى التثبيط وتغييب عنصر التنظيم، والثالث في الجبهة الصهيونية-الأمريكية بانفجار التناقضات الداخلية وتسببها بالعجز عن مواصلة الإبادة، وهو ما سيكون مؤثراً جداً إن حصل لكن القدرة على التدخل فيه محدودة لغياب نظام إقليمي قادر على استثماره.

وتقدم الدراسة خمس ممكنات للفعل في مواجهة الإبادة أولها تعميق إلحاح المقدس والإبادة والتهجير كعنصر دافع نحو التغيير الإقليمي وثانيها الاستثمار في أشكال متجددة من التنظيم لالتقاط الموجة الثورية العفوية القادمة في الضفة الغربية وثالثها تعميق الأسباب الدافعة نحو مثل هذا الانفجار العفوي وبالذات العدوان على المقدسات وعدوان المستوطنين اليومي في الضفة الغربية، ورابعها إسناد وتفعيل دور الجاليات العربية والمسلمة في تأجيج الحراك الدولي المناهض للصهيونية، والخامس في استدامة كل أشكال الدعم المادي والمعنوي لغزة بأهلها ومقاومتها ومواصلة مبادرات كسر الحصار.

أما في الأقصى فتشخص الورقة وصوله إلى الانتقال بين مراحل التهويد، فالرؤية الصهيونية الحالية تنظر إليه بعين الإحلال الديني التام وتحلم ببناء المعبد المزعوم في مكانه، وتمهد لذلك بمرحلة انتقالية تحول فيها المسجد الأقصى من مقدس إسلامي

خالص إلى مقدس مشترك بين اليهود والمسلمين. وقد مضت محاولة تحويل الأقصى إلى مقدس مشترك عبر ثلاث مسارات هي التقسيم الزماني ثم المكاني وصولاً للتأسيس المعنوي للمعبد بفرض الطقوس التوراتية والذي انطلق الطوفان لمجابهته في ذروته. ولم يعد خافياً اليوم أن الكيان الصهيوني قد تمكن من فرض هوية يهودية في الأقصى موازية لهويته الإسلامية.

في الوقت عينه يمر المسجد الأقصى بمرحلة انكشاف تاريخي هي الثالثة في تاريخه منذ بدء العملية الحالية لتحويله إلى مقدس مشترك في 2003. وأمام إدراك جماعات المعبد لهذا الانكشاف وأمام مركزية الأقصى في حرب التصفية، وأمام ما تحقق من تطور في فرض الهوية اليهودية فيه معنوياً بموازاة الهوية الإسلامية، فإن جماعات المعبد التي تشكل طليعة تهويد الأقصى من المتوقع أن تنتقل اليوم نحو سقف جديد يتطلع إلى تعميق الهوية اليهودية الموازية في الأقصى، وإلى ترجمة هذه الهوية اليهودية إلى حضور متجسد في الأقصى عبر محاولة بناء كنيس في ساحته الشرقية، ومحاولة تغيير حدوده من الجهة الجنوبية الغربية المهددة بعوامل الزمن والهيمنة الصهيونية على الترميم.

وأمام هذا التهديد الوجودي والانكشاف التاريخي فإن الهدف المركزي ينبغي أن يكون استدعاء أسباب قوة جديدة تنخرط في معركة الدفاع عن هوية الأقصى مع مواصلة السعي إلى تجديد معادلة الردع التي كانت حاضرة في معركته قبل الطوفان وفي القلب منها التحرك الشعبي والتفاعل الخارجي، وتخلص الدراسة ختاماً إلى توصيات في هذا الاتجاه.

أولاً: حرب التصفية وتشكل الإبادة

جاءت عملية طوفان الأقصى لتحاول اعتراض قطار تصفية القضية الفلسطينية الذي انطلق فعلياً في 6-12-2017 مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وليتوج مسيرة متتالية من الهبّات والمعارك التي حاولت التصدي لمسار التصفية والتطبيع والتهميش.

وسرعان ما تطور الرد الصهيوني الاندفاعي الثأري الغاضب على الطوفان إلى حرب تتبنى فرض التصفية النهائية للصراع باعتباره الهدف الإجمالي للحرب، وانتقل الصهاينة بحلول نهاية شهر 12-2023 و 1-2024 إلى تبني توسيع الحرب، وإطالة أمدها، والسعي إلى تحويلها إلى حرب تقلب موازين القوى على كل الجبهات، فانتقلت بعد عدة أشهر من غزة إلى التركيز على الضفة الغربية ومخيماتها كجبهة مركزية، ثم انتقل هذا التركيز إلى لبنان و من ثم إلى اليمن بمساعدة أمريكية في محاولة لإخراجه من معادلة الصراع، وبمجرد سقوط نظام الأسد في سوريا بدأ الكيان الصهيوني تدخلاً عسكرياً طويل الأمد في سوريا براً وجواً، وصولاً محاولة ضرب إيران وتغيير التوازن الإقليمي معها بشراكة أمريكية كاملة.

مع كل تطور من هذه التطورات كان نموذج حرب التصفية يملك قدرة على تفسير السلوك الصهيوني والأمريكي خلال الحرب، وقدرة على توقع مسارها العام صهيونياً وغربياً، وهو ما يفرض اليوم تطوير هذا النموذج وتوضيحه وبناء استراتيجية مجابهة الحرب الصهيونية انطلاقاً منه.

وإذا كان هذا التفسير صحيحاً، فإن هذا يعني أن الكيان الصهيوني ومعه الولايات المتحدة وداعموه الغربيون سيخوضون هذه الحرب حتى العجز الفعلي عن مواصلتها، وأن التقدير العقلي للمآلات لن يكون أساس الحسابات الصهيونية والأمريكية كما جرت العادة من قبل، بل إن الاحتلال على الأغلب سيواصل الحرب ويدور بين جبهاتها محاولاً فرض تغييرات متتالية في ميزان القوى، وبما أنه يرى في هذه الحرب حرب تصفية نهائية، فإن هذا يعني أن لن يقتنع بما فرضه فيها على كل الجبهات حتى الآن، وأنه سيحاول الوصول بغزة إلى

التهجير الكامل، وأن يطبق استراتيجية التهجير في الضفة الغربية على نطاق واسع بغض النظر عن مبادرتها للمقاومة من عدمها وعن موقف السلطة واستعدادها المستمر للتعاون الأمني والاقتصادي والسياسي، وأنه سيسعى إلى إنهاء وجود حزب الله كقوة مسلحة، وإلى تفتيت سوريا ومنع استعادة وحدتها وكيانها السياسي، ومحاولة دفع النظام السوري الجديد إلى التحالف معه تحت تهديد السيف، وسيسعى إلى تغيير ميزان القوى في العراق وإلى ضرب البرنامجين الصاروخي والنووي في إيران وصولاً إلى تخريبها وتحويلها إلى دولة فاشلة تفتح فيها أبواب الصراع الداخلي إن استطاع.

وإن حصل وتحقق له ذلك -أو ظن أنه في طريقه إلى تحقيقه- فإن المتوقع له أن يعود إلى اتفاقات السلام العربية الأولى في مصر والأردن ليعمل على إعادة تعريفها، وتحويلها من اتفاقات تسليم لحضوره وهيمنته إلى اتفاقات تحالف وظيفي مع المركز الصهيوني، بما يتجاوز بكثير مفهوم "اتفاقيات السلام" الذي بُنيت عليه الموجة الأولى والثانية من التطبيع العربي.

بلغة أخرى فإن هذه الحرب مرشحةٌ للتحول إلى حالة مستمرة، متجددة السقوف، مع المداورة ما بين الجبهات، وأن ما يمكن أن يوقفها هو العجز الفعلي عن خوضها وليس التقدير العقلي للخسائر الممكنة، وهو ما يمكن أن يطيل في أمدها، وأن يرفع كلفتها على قطاع غزة باعتباره رغم مساحته الصغيرة وحصاره رأس حربتها.

ثانياً: القدس وموقعها في حرب التصفية

تشكل القدس المركز الرمزي لمشروع التصفية، وبوابته التي افتُتح منها، والهدف تجاهها أن تصير القدس العربية أورشليم العبرية، بأغلبية سكانية ساحقة للمستوطنين، وتهويد مركزها دينياً وثقافياً، أما في المسجد الأقصى فالتصفية تتجلى في شكل إحلالٍ كامل للمقدس، بتأسيس الهيكل المزعوم في مكان المسجد الأقصى وعلى كامل مساحته، ومضاعفة وتيرة التهويد الحالية القائمة على التأسيس لفكرة الاشتراك اليهودي-الإسلامي في المقدس، وصولاً إلى نفي الوجود الإسلامي وتحويله إلى مقدس يهودي خالص.

وتتواصل اليوم في القدس مسارات التصفية ذاتها التي كان بعضها سبباً في تفجر الهبات المتتالية: من محاولة التهجير الجماعي لأحياء القدس المركزية وبالذات في سلوان بأحيائها السبعة المهددة، ثم التطلعٍ لإعادة فتح ملف التهجير في حي الشيخ جراح بعد تحقيق تقدم في تهجير سلوان، مروراً بمحاولة تصفية قطاع التعليم وإلحاقه التام ببلدية الاحتلال، ثم شطب خدمات الأونروا من القدس ووراثة مقراتها ومؤسساتها لصالح بلدية الاحتلال، وكذلك محاولة تغيير حدود القدس باستكمال الجدار حول الكتلة الشرقية للقدس وتهجير تجمعات البدو في الخان الأحمر وجبل البابا، وصولاً إلى تصعيد مجازر الهدم والهدم الجماعي إلى مستويات غير مسبوقة منذ احتلال القدس وتصعيد إجراءات التقييد الاقتصادي، انتهاءً بانتظار الفرصة المناسبة لتجديد موجة نقل السفارات للقدس والاعتراف بها كعاصمة للكيان الصهيوني بعد تمرير حرب الإبادة إن استطاعوا.

وأمام هذا التشخيص، وباستحضار الحقيقة التاريخية لانطلاق طوفان الأقصى كتتويج لمسار مقاومة كان يجمع القدس وغزة دفاعاً عن هوية الأقصى والقدس عموماً، وانطلاق حرب الإبادة رداً عليه، فإن التصفية في القدس وفي الأقصى تحديداً باتت توأم الإبادة في غزة.

هذا التصور الصهيوني-الغربي التصفوي للحرب ليس قدَراً على أي حال، وإن كان يفسر المنطق الصهيوني وراء تطويرها وإطالة أمدها ويفسر الغطاء الاستعماري الغربي والأمريكي

تحديداً لها؛ وهو كما يحمل في طياته أخطاراً حقيقية بالتقدم على مسار الحسم والتصفية في كل هذه الجبهات، إلا أنه يحمل في طياته أيضاً مخاطر على المشروع الصهيوني بالتوسع بما يفوق إمكاناته، واستدعاء كل الراغبين في تجنب الحرب إلى خوضها ونقل المنطقة من حالة الركود إلى حالة الحروب الدائمة، وهذا يمكن أن يعني مع الزمن تعظيم الجبهة والقوى والإمكانات المقابلة للصهاينة من حيث كان الهدف تصفيتها، وإمكانية خسارة معركة الرواية؛ وهي خسارة تؤسس لنزع الشرعية عن المغامرة الاستعمارية الصهيونية حتى في معقلها الغربي، وتحمل في طياتها كذلك خطر الحتّ التدريجي لقوة الصهيونية المتراكمة على مدى عقود عسكرياً اقتصادياً وتكنولوجياً.

إن حرب التصفية الشاملة هذه رغم خطورتها وطول أمدها وما صحبها من إبادة مروعة وتدمير ممنهج تأتي في لحظة تراجع نسبي غربي وصهيوني مقارنة بالعقود السابقة، وهذا ما يجعل محاولة الحسم الأخطر غير متزامنة مع لحظة الفتوة والحيوية للمشروع الاستعماري بل متأخرة عنها، لكن ما يجعل حرب التصفية خطيرة ومؤثرة هو تزامنها مع أزمة عربية أعمق جعلت معظم النظام الرسمي العربي يقف ما بين الدولة الفاشلة أو المفككة والدولة التابعة، ما سمح لهذا المشروع الاستعماري بالاستفراد برأس حربة مواجهته على مدى اثنين وعشرين شهراً حتى الآن، وبفرض تقدمٍ بالقوة على عدة جبهات.



ثالثاً: الإبادة في غزة



التشخيص أعلاه هو تجلٍّ لمقولة نظرية أساسية تُعرف الإبادة باعتبارها "بنية" وليست مجرد حدث، أي أن الإبادة ناتجة عن حالة مستقرة من القوى تسمح باستفراد القوة المهاجمة بالجماعة التي تتعرض للإبادة وتطبيق منهجيات الإبادة البيولوجية والثقافية والاجتماعية عليها مرة بعد مرة، وليست حدثاً عابراً قائماً على توازن هشّ للقوى يتوقف بمجرد حصول تغييرات بسيطة في هذا التوازن.

وتبني هذه المقولة على ثلاثة أسسٍ نظرية قدمها دارسو الإبادة والاستعمار:

الأساس الأول: هو التعريف الذي قدمه الحقوقي البولندي اليهودي رفائيل ليمكين Raphael Lemkin، الذي نحت مصطلح الإبادة "Genocide" بعد دراسته المفصلة لسلوك الجيش الألماني خلال احتلاله لدول القارة الأوروبية، والسياسات التي مارسها تجاه اليهود والبولنديين والهنجاريين وسائر الشعوب التي احتلها، وخلص منها إلى أن الإبادة "هي خطة منسقة متعددة الجوانب تهدف إلى تدمير الأسس الضرورية لحياة أمة أو مجموعة عرقية بهدف إنهاء وجودهم"[1]، أي أن المصطلح كان تعريفاً لجريمة قتل من نوع جديد هو قتل أمة بأسرها.

1 Lemkin, Raphael, **Axis Rule in Occupied Europe**, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1944). P.79.

وهذه الإبادة كما عرفها ليمكين تشمل تدميراً كاملاً للأمة المستهدفة وطابعها القومي، ثم فرض هوية المهاجم وقوميته على سائر الإقليم، وهي عملية طويلة الأمد تتطلب بالضرورة ضرب مختلف عناصر حياة الأمة وليست مجرد قتل جميع أفرادها، فهي تتضمن تدمير المؤسسات السياسية والاجتماعية وتدمير الثقافة وإزالة المقدسات كما تشمل نشر الأوبئة وقتل أفق أي أجيالٍ جديدة وتوظيف المجاعة وصولاً إلى إفناء المجموعة المستهدفة.

إن الوصول إلى نتيجة كهذه يقتضي بالضرورة الاستفراد التام بالمجموعة المستهدفة على مدى زمنٍ طويل نسبياً يسمح بتأسيس بنية سياسية وعسكرية وإدارية تحقق الإبادة، وتُنوع وجوه ممارستها بالإبادة السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والبيولوجية والفيزيائية[1]، وهو ما يحصل اليوم في حالة غزة.

الأساس الثاني: هو ما قدمه المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري في دراسته الشاملة لليهودية والصهيونية حين قارن بين الإبادة النازية لشعوب أوروبا –ومن بينها اليهود- وإبادة الأنجلوساكسون للشعوب الأصلية لأمريكا الشمالية على مدى قرون ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر، إذ يرى فيهما تجلياً نماذجياً للرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية، التي تحول البشر إلى مادة نافعة سواء بنقل البيض من أوروبا أو بإبادة الشعوب الأصلية أو باصطياد السود من إفريقيا ونقلهم للعمل كعبيد في المزارع الاستعمارية الناشئة، وذلك كله في إطار تعريف بيولوجي صارم لـ "العنصر النافع" المطلوب استحضاره و"العنصر الضار" المطلوب إبادته[2].

في واقع الأمر يرى المسيري في الإبادتين "لحظة نماذجية" تجلى فيها النموذج العلماني الحداثي الغربي بكامل مقولاته، وبكل وضوح، وكأنه تجسيد تطبيقي للنظرية[3]، مع فارق أن النازية مست المركز الغربي بذاته، ما جعلها محلاً لإدانته وتبرؤه منها مع أنها انعكاس صافٍ لصورته، ويضيف المسيري الصهيونية باعتبارها اللحظة النماذجية الثالثة التي تتجلى فيها الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية باعتباره تصديراً تعاقدياً لمجموعة بشرية وظيفية

---

1 **Ibid**. pp.82-89.

2 المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مجلد 1، (القاهرة: دار الشروق، 1999). ص 313.

3 **المصدر ذاته**، ص 275-277.

لتتولى إخضاع شعوب المشرق العربي ضمن أدوار سياسية واقتصادية محددة، ما يجعلها ضمنياً مؤهلةً للإبادة وإن لم يظهر ذلك واضحاً من قبل.

الأساس الثالث: الذي قدمه أحد أبرز دارسي الاستعمار الاستيطاني المؤرخ الأسترالي باتريك وولف Patrick Wolf الذي يتفق في الاستنتاج مع المسيري إذ يرى أن التجربة الاستعمارية الاستيطانية رافقت نشأة الحداثة الغربية ولعبت دوراً تأسيسياً فيها، وأن إبادة الأنجلوساكسون لشعوب أمريكا الشمالية الأصلية وإبادة بريطانيا للإيرلنديين والبنغال لعبت دوراً تأسيسياً في الإبادة النازية لشعوب أوروبا، أي أن النازية لم تكن استثناء في مسار الحداثة الغربية كما يجري تقديمها[1].

وأبرز ما يضيفه وولف هنا هو تمييزه لخصوصية الإبادة الناتجة عن الاستعمار الاستيطاني، فهو يرى أن الاستعمار الاستيطاني هو بنية إلغاء مستمرة العمل والتفاعل وليست مجرد حدثٍ تاريخي بل هو جزء من كتابة التاريخ بعد حصوله. ما يميز الإبادة هنا هو أن البنية بأسرها قائمة على فكرة إلغاء الشعب المستعمَر باعتباره الهدف العقلاني الناظم لكل مكوناتها ولسلوكها على مر الزمن، أما الإبادة فهي تجلٍّ لها في مرحلة تاريخية من مراحلها عند توفر الظروف التي تسمح بها، وهو لذلك يقترح تسميتها بـ "الإبادة البنيوية"[2]، باعتبارها مرحلة على منحنىً إجمالي مستمر للإلغاء، والسبب الذي يدفع المستعمِر نحوها كخيار هو إغلاق جبهات التهجير؛ فعندما لا يعود هناك مكان يمكن طرد الشعب الأصلي إليه، وتنتفي إمكانية هضمه واستيعابه لدى المستعمِر فإن الإبادة تصبح جوابه الوحيد تجاه وجود الشعب الأصلي الواقع تحت الاحتلال، مع تحيّن توفر الشروط الأخرى لتطبيقها وأبرزها توفر الإمكانية العسكرية والقدرة على الاستفراد بالشعب أو المجموعة الواقعة تحت الإبادة دون أن يؤدي ذلك إلى تدخل قوى تفرض ردعاً مقابلاً، وتفرض عليه بالتالي العودة إلى الأشكال الأقل وحشية.

1 Wolf, Patrick, “Settler Colonialism and the elimination of the Native”, **Journal of Genocide Research**, 8:4, December 2006, pp.393-394.

2 **Ibid**, p.403.

رابعاً: آفاق إنهاء الإبادة في غزة

بناء على ما تقدم من أرضية نظرية، فإن إنهاء الإبادة في غزة مرهون بانتهاء البنية الدولية والإقليمية والمحلية التي سمحت بالاستفراد بغزة بالقتل والتدمير والحصار على مدى اثنين وعشرين شهراً، وما لم تنكسر حالة الاستفراد فإن هذه الحرب ليست لها نهاية منظورة، وإن كان من الممكن أن تتحول من شكلٍ إلى آخر وأن تتنقل بين الجبهات، وإن نهاية هذه الحرب تكمن في حصول تغيير مؤثر في موازين القوى إما أن يفرض نهاية الحرب أو يؤدي للعجز الصهيوني عن مواصلتها، أو يؤدي إلى تهجير غزة وتصفية المقاومة فيها لا سمح الله، وهو الاحتمال الذي يجب أن تخاض المواجهة باعتباره سيمنع بكل حال من الأحوال، ومن العبء على الوعي مناقشته ما دام لم يحصل، رغم الإدراك النظري لكونه أحد الممكنات.

إن تغييراً مؤثراً في موازين القوى ينهي بنية الإبادة ويفرض وقف الحرب يمكن أن يأتي من أحد ثلاثة مصادر:

المصدر الأول هو بنية القوى الإقليمية بتغيير كبير في الإقليم وبالذات في موقف مصر أو الأردن، أو بانخراط القوى السورية في مواجهة شاملة مع الصهيونية، وهي كلها أمور تقع بين غير المنظور والمستبعد (ويُقصد بغير المنظور هنا هو ما يمكن أن تكون له قوى دافعة تحت السطح لكنها غير متجلية بشكل يسمح بقراءتها).

من الممكن أن يأتي التغيير الإقليمي كذلك بتغيير منهجية إيران وقوى "جبهة المقاومة" في مواجهة الكيان الصهيوني بالانتقال من "الصبر الاستراتيجي" إلى المبادرة وتحقيق مفاجأة استراتيجية جديدة، وهو تحول ليست له مؤشرات يمكن قراءتها وإن كانت منهجية التصفية الشاملة الصهيونية يفترض أن تدفع باتجاهه، مع ملاحظة محاولات الجبهة اليمنية المستمرة لبلوغ هذا السقف، لكن البعد الجغرافي يحدّ من خياراتها وقدرتها على التأثير.

المصدر الثاني للتغيير هو فلسطين المحتلة ذاتها، بانخراط الضفة الغربية أو القدس أو

الداخل المحتل عام 1948 في موجة ثورية شعبية جديدة تتمكن من تغيير الوقائع وكسر بنية الاستفراد بغزة، خصوصاً بوجود قوىً دافعة على رأسها الاستيطان والتوسع والضم والتهجير وعدوان المستوطنين وتهويد الأقصى والمقدسات والتنكيل بالأسرى والأزمة الاقتصادية مع غياب تراجع قدرة السلطة على دفع الرواتب وتراجع العمل في الداخل المحتل؛ إلا أنها تقابل بعناصر تثبيط كبرى منها الترهيب أمام الإبادة، والعمليات العسكرية الصهيونية النشطة في مختلف مناطق الضفة الغربية وتجفيف النخبة بالاعتقالات الليلية أولاً بأول، واستعداد السلطة لتقديم أوراق اعتمادها كشريك حتى في مرحلة التصفية من خلال دورها الوظيفي في حصار مخيم جنين وضرب كتيبته وعزله تمهيداً لعملية عسكرية واسعة فيه.

وإذا ما استُحضرت التجربة التاريخية القريبة في عقد الهبات الشعبية الماضي والذي شهد سبع هباتٍ بدأت بالحراك الشبابي الشعبي في القدس 2013 وهبّة الفتى الشهيد محمد أبو خضير 2014 ثم هبّة السكاكين 2015 وهبّة باب الأسباط 2017 وهبّة باب الرحمة 2019 ثم الهبّات الثلاث السابقة لمعركة سيف القدس 2021 وصولاً إلى هبّة الاعتكاف 2023؛ فإن حصول الاندفاع العفوي القادم يبني على نسقٍ سابق ما تزال أسبابه حاضرة، والأغلب أن عناصر التثبيط الحالية تعمل على تأخيره فقط.

ولا بد هنا من أن يُقرأ العنصر المفتاحي لتثبيط الفعل الثوري في الضفة الغربية والقدس **وهو تغييب التنظيم الفلسطيني**، فخلاصة التجربة الاستعمارية بعد انتفاضة الأقصى قرأت أن التنظيم الفلسطيني كان العنصر المركزي لترجمة إرادة المجتمع إلى فعل ثوري، ولذلك اتجهت تجربة ما بعد انتفاضة الأقصى إلى ضرب التنظيم الفلسطيني ومنع عودته بتحالف أمريكي صهيوني وشراكة إقليمية أنتجت أجهزة دايتون ثم فينزل، فحولت الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى أداة تنفيذية لدى غرف مخابراتية يرأسها جنرال أمريكي.

وضَربُ التنظيم الفلسطيني باستثناء فتح كحزبٍ للسلطة -مع ضرب أي نشاط لها يتعدى ذلك- أدى في المحصلة إلى تغييب قدرة المجتمع الفلسطيني على تحويل تلك الاندفاعات العفوية إلى انتفاضة مستمرة مع كل هبة من تلك الهبات السبع على مدى عقدٍ كامل من

الزمن.

هذا يعني باختصار أن استعادة التنظيم الفلسطيني كفاعل قادر على ترجمة إرادة الجماهير في القدس والضفة الغربية تشكل مدخلاً مهماً ربما يؤدي إلى وقف الإبادة، وهذا يستوجب اجتراح الحلول ولو بالعودة لأشكال أبسط وأصغر من التنظيم أملاً في أن تشكل أنوية قادرة على التقاط أي انفجار عفوي مستقبلي.

وينبغي ألا يُستثنى احتمال أن تتمكن غزة مع طول بقاء القوات الصهيونية من تجديد الفعل العسكري الموصل للاستنزاف، والذي يفرض على الجيش الصهيوني الانسحاب من نقاط الاستنزاف، لكن الوصول إلى مثل هذه النتيجة ربما يكون طويل الأمد وباهظ الثمن الإنساني، ولا يكسر عناصر الاستفراد الأخرى، بمعنى أنه يؤدي إلى تجميد الجبهة العسكرية لكن من العسير أن يتمكن من كسر الحصار والتجويع ومنع الإعمار.

أما **المصدر الثالث** للتغيير الممكن في بنية القوى التي تسمح بالإبادة هو أن يستجد في الكيان الصهيوني أو في الولايات المتحدة أو في كليهما معاً ما يمنع من مواصلة الحرب، وهذا تغيير سيكون مفصلياً لو حصل لكن القدرة على التدخل في حصوله شبه صفرية في غياب بنية إقليمية تسمح بتحدٍّ فعال للولايات المتحدة، وربما ينحصر أفق التدخل في تعزيز دور الجاليات العربية والإسلامية في تنظيم حركات الاحتجاج.

ورغم أن هناك مؤشرات كثيرة على وجود تناقضات صهيونية وأمريكية عميقة، وتغييرات من المتوقع أن تترك أثراً عميقاً حتى على العلاقة بينهما خصوصاً مع زيادة اعتماد الكيان الصهيوني على الولايات المتحدة في ذروة محاولته التحول بذاته إلى قطبٍ للإقليم؛ فإن وصول مجموع هذه التناقضات إلى نقطة تجعلها حاسمة ربما يستغرق شهوراً أو سنوات، كما أن فرصة التعامل مع هذه التناقضات واستيعابها وتجاوزها صهيونياً وأمريكياً تبقى ممكنة.

خامساً: خلاصة وأولويات للعمل في مواجهة الإبادة

انطلاقاً مما سبق، فإن أبرز مساحات العمل الفعال للتأثير على مسار الحرب وكسر بنية قوى الاستفراد التي تسمح بالإبادة في غزة هي:

أولاً

التأثير على البنية الإقليمية وزيادة قوى الدفع للتغيير انطلاقاً من المسؤولية تجاه غزة وأهلها، وتجاه القدس والأقصى، والمسؤولية تجاه حرب التهجير المتصاعدة في الضفة.

ثانياً

الاستثمار في العناصر الدافعة نحو موجة عفوية ثورية قادمة في الضفة الغربية بالتركيز على عدوان المستوطنين على قرى ومدن الضفة الغربية وعلى الأقصى والمقدسات ومحاولات التهجير المتصاعدة.

ثالثاً

العمل على أنوية تنظيمية فلسطينية أصغر وأكثر مناطقية مثل لجان الحماية الشعبية والأنوية السرية الرخوة، بشكل يزيد من القدرة على التقاط أي موجة ثورية قادمة.

رابعاً

استدامة جهود دعم غزة مادياً ودعم مقاومتها بكل الوسائل الممكنة، لمنع إحكام طوق الاستفراد عليها، وتعزيز صمود أهلها ومقاومتها بكل شكلٍ ممكن، ومواصلة مبادرات كسر الحصار عنها.

خامساً

دعم وإسناد وتأجيج حركات الاحتجاج العالمي بمبادرات تزيد من أثرها، وتصعيد سقوفها لتجريم الدول والمؤسسات والشركات والأشخاص المشاركين أو الداعمين للإبادة في غزة، والانتقال إلى تجريم الصهيونية بذاتها باعتبارها الأيديولوجيا الاستعمارية العنصرية المؤسِّسة للإبادة.

ولعل المعضلة الأبرز أمام بناء خط سياسات عقلاني متوازن اليوم هو أنه يوضع في مواجهة حرب إبادة وتحت إلحاح الثمن الإنساني الباهظ المدفوع فيها، الثمن الذي يجعل السلوك الإنساني العادي محل تجريم وإدانة إذا ما قورن به، فسؤال موت الغزيين من الجوع حاضر مع كل وجبة طعام، وسؤال المبيت في فراش آمن بينما شعب غزة بأسره تحت النار حاضر في كل ليلة، وسؤال السلامة حاضر عند كل ملاطفة لطفلٍ بينما أطفال غزة يقتلون وتقطع أطرافهم ويجوّعون، وهو يجعل العمل طويل المدى بما يتطلبه من اتزان وعقلانية وتركيز على أهداف تتحقق عبر مراحل رفاهية يصعب تصورها، رغم أنه يبقى مفتاح الرد على هذا التحدي.

سادساً: حرب الإبادة والعدوان على الأقصى

كانت مكانة المسجد الأقصى المبارك في الصراع تتصاعد كلما اتجه المشروع الصهيوني نحو اليمين أكثر، فالنسخة اليمينية الأولى كانت يميناً قومياً يرى في التوراة مصدراً لتعريف الطابع القومي اليهودي، ويستدخل المقولات والمقدسات الدينية إلى القومية اليهودية عبر عملية علمنة تقدمها كمقولات قومية، ومن هنا بات المسجد الأقصى أحد عناوين استعراض السيادة الصهيونية على فلسطين لدى النسخة اليمينية التنقيحية الأولى المتمثلة بحزبَي حيروت والليكود، ومن هنا جاءت محاولة فرض وجود قسري لشرطة الاحتلال فيه بدءاً من عام 1982 بعد مجزرة الأقصى الأولى على يد الجندي في جيش الاحتلال ألان جودمان، ثم احتضان محاولة حركة "أمناء جبل الهيكل" لوضع حجر الأساس في ساحته في شهر 10-1990 والتي أدت إلى مجزرة الأقصى الثانية تاريخياً، ثم تلى ذلك افتتاح نفق الحائط الغربي في 1996 والذي أدى إلى هبة النفق في حينه، ثم جاء تبني مفهوم "الفضاء التحتي" في مفاوضات الحل النهائي في أعوام 1999-2000 في محاولةٍ لتقسيم الأقصى إلى ما تحت الأرض وفوقه، وتخصيص ما تحت الأرض لليهود وما فوقه للمسلمين. وقد انتهى هذا المسار إلى اقتحام أريئيل شارون للمسجد الأقصى تعبيراً عن رفضه التفاوض عليه وإعلاناً للتمسك به كجزءٍ لا يتجزأ من "أرض إسرائيل" ليشهد الأقصى في اليوم التالي لاقتحامه مجزرة الأقصى الثالثة ولتنطلق انتفاضة الأقصى في العام 2000.

مع الانتقال التاريخي الثاني للمشروع الاستعماري الصهيوني نحو اليمين، كانت الصهيونية الدينية هي قوة اليمين الجديد الصاعدة، وهي قوة لم تكتفي بتعريف الصهيونية كحركة قومية، بل عملت على إعادة تعريفها باعتبارها حركة قومية-دينية، لتخرج بذلك من العملية التحويلية لاستيراد المقولات الدينية وعلمنتها إلى تبني المقولات الدينية لليهودية بشكل مباشر على أساس انتقائي استعماري ومن دون الحاجة إلى أي تحوير، والاعتراف بأن للصهيونية جوهراً دينياً يوازي جوهرها القومي؛ وقد انعكس هذا على المسجد الأقصى بتحول مقولة المعبد المزعوم (الهيكل) إلى مقولة مركزية صهيونية

بعد أن كانت على الهامش، وبإدخال شكل جديد من الإحلال هو إحلال المقدس، وببروز كتلة من المؤسسات والناشطين هي "جماعات المعبد"، وهي واجهة الصهيونية الدينية في السعي إلى تهويد المسجد الأقصى.

مع هذا الانتقال **بات الهدف تجاه المسجد الأقصى هو إزالته من الوجود وتأسيس المعبد المزعوم في مكانه وعلى كامل مساحته. وللوصول إلى هذا الحلم بعيد المنال كان لا بد من تبني منهجية تدريجية قائمة على مرحلة انتقالية تنقل المسجد الأقصى من خانة المقدس الإسلامي الخالص إلى خانة المقدس اليهودي-الإسلامي المشترك، تمهيداً لإلغاء هويته الإسلامية وتحويله بالكامل إلى "المعبد اليهودي" الموصوف في التوراة.**

هذه المنهجية التدريجية تجلت تطبيقاً على الأرض في ثلاثة مسارات عملية: المسار الأول كان التقسيم الزماني بالتغيير المتتالي لقواعد الدخول والخروج إلى المسجد الأقصى بما يفرض دخول اليهود أفراداً في 2003 ثم في أفواج صغيرة بحماية شرطة الاحتلال في 2006 ثم بتكريس أوقات خاصة للاقتحام في 2008 والمضي في توسيعها وزيادتها، وصولاً إلى تقاسم الأعياد ومحاولة إغلاق الأقصى أمام المسلمين في الأعياد التوراتية وهو ما أدى إلى انطلاق هبة السكاكين في 2015.

المسار العملي الثاني للاشتراك في المقدس كان التقسيم المكاني، ويمكن القول إنه أول أشكال محاولات التقاسم التي تعود إلى فكرة الفضاء التحتي والعلوي خلال مفاوضات الحل النهائي في 1999-2000، وقد تطورت بعد 2004 إلى محاولة رسمية لفصل ساحة المسجد الأقصى عن مصلياته وقبابه، وحصر مفهوم المقدس الإسلامي في الجامع القبلي وقبة الصخرة، ثم تطورت إلى استهداف أجزاء بعينها من الساحة، أولاها كانت الزاوية الجنوبية الغربية ما بين 2008-2013 ثم التحول عنها باتجاه الساحة الشرقية من 2013 حتى اليوم، وقد تجلى هذا المسار بمحاولة قضم مصلى باب الرحمة في 2019 والتي أدت إلى هبة أفشلتها، وبالاستفراد المستمر والمتجدد بالساحة الشرقية للمسجد الأقصى باعتبارها مركز الطقوس والدروس التوراتية، وكأنها "الكنيس غير المعلن" في الأقصى مع تصعيد ذلك تدريجياً.

أما المسار العملي الثالث فقد لجأت له الصهيونية الدينية وجماعات المعبد المتطرفة بعد اصطدام محاولة التقسيم المكاني بهبة باب الرحمة في شهر 2-2019، حيث دخلت في مرحلة محدودة من التأزم لتقدم في شهر 8-2019 مساراً جديداً هو فرض الطقوس التوراتية في الأقصى والتعامل معه وكأنه قد بات المعبد من الناحية الطقوسية حتى وإن كانت مبانيه ما تزال إسلامية، وهو ما يمكن أن يسمى "التأسيس المعنوي للمعبد".

وقد ترجمت جماعات المعبد هذا المسار بمحاولة نقل كل الطقوس التي تؤدى في كنس العالم إلى داخل الأقصى لتكريسه وكأنه قد بات "مركزاً روحياً يهودياً"، إلى جانب ذلك، عملت جماعات المعبد على تجسيد الطقوس القربانية المختصة بالمعبد وفق الأسطورة التوراتية وأهمها القربان بنسختيه النباتية والحيوانية، والانبطاح الكامل على الأرض والمسمى "السجود الملحمي"، لتُمعن في محاولة تكريس الأقصى وكأنه ذلك المعبد المزعوم في التوراة، وأخيراً لتحاول إدخال الأدوات التوراتية إلى الأقصى باعتبارها متطلباً ضرورياً لأداء تلك الطقوس بنوعيها العام والمختص بالمعبد المزعوم.

جاء طوفان الأقصى في مواجهة تلك العملية التاريخية الطويلة لتحويل هوية المسجد وفي القلب منها "التأسيس المعنوي للمعبد"، وعقب محاولات متتالية كان عمرها تسع سنوات لإدخال القربان الحيواني إليه، وبعد خمس سنوات من إدخال القربان النباتي إليه، وثلاث سنوات من افتتاح السنة العبرية بنفخ البوق في داخله، ومحاولة التوسع في



كل هذه الطقوس وتطبيعها في الأذهان وممارستها بشكل علني، وفي مواجهة سياسات متصاعدة من خنق الأقصى وحصاره بالإبعادات والإغلاقات على مدار فترات الأعياد اليهودية والقومية الصهيونية والاقتحامات المرافقة لها.



كانت محاولة الحسم في الأقصى النقطة التي انطلق منها الطوفان الذي رد عليه الاحتلال الصهيوني بحرب الإبادة، **وخلال الحرب تحول المعبد المزعوم إلى أحد عناوين هذه الإبادة**، برفع رايته فوق دبابات الاحتلال وشارته على ملابس الجنود، ورسم صورته على مباني غزة قبل تدميرها والوعيد العلني بأن هذا تمهيد لهدم الأقصى، فيما تعزز فرض الحصار المطبق على المسجد لشهور طويلة، وانتزعت سلطات الاحتلال رسمياً سلطة فتحه وإغلاقه من الأوقاف، وأطلقت يد المقتحمين بأداء كل الطقوس الدينية العلنية، تبعها قرار رسمي بالسماح لهم بالرقص والاحتفال في ساحاته ليصبح مسرحاً لحفلات الزفاف والبلوغ، ولتجري المحاولات الأكثر جرأة لإدخال القربان الحيواني الحي أو المذبوح في 2025، وهذا يعني أن ذروة الطقوس التوراتية باتت قابلة للتحقق. باختصار يمكن القول بأن الأقصى كان جبهة شبه عسكرية موازية لجبهة الإبادة في غزة.

سابعاً: الأقصى أمام مرحلة جديدة

يقف المسجد الأقصى اليوم أمام محطة انكشاف تاريخي من القوى التي كانت تمنع تصفية هويته، فبعد أن تشكلت معادلة متراكمة خلال عقد الهبات 2013-2023 ضمت أربعة عناصر هي العمليات ذات الدافع الفردي، والتحرك الجماهيري في القدس والداخل المحتل والضفة، والتفاعل الشعبي من خارج فلسطين، وانخراط المقاومة من قطاع غزة؛ أدت حرب الإبادة في غزة إلى تحييد المقاومة عن التفاعل مع متغيرات المعركة في الأقصى، وإلى إلحاق مستوى عال من الخوف من التحرك الجماهيري أمام مشهد الإبادة، وتركز التفاعل الخارجي مع مجريات حرب الإبادة في غزة وبات رغم تصاعده بعيداً عن التأثير في مجريات الحسم في الأقصى، فيما بقيت العمليات ذات الطابع الفردي العنصر الوحيد الذي بقي يتفاعل مع العدوان على المسجد الأقصى بشكل متقطع.

وقد سبق للمسجد الأقصى أن مر بمراحل انكشاف تاريخي مشابهة منذ تصاعد مخطط الإحلال فيه، حيث كانت انتفاضة الأقصى بما شكلته من عمل شعبي وتنظيمي مسلح في مواجهة الاحتلال عنوان الردع الأبرز، ومع تراجعها واستئناف الاحتلال عدوانه على المسجد بفتح باب الاقتحامات في 2003 كان لا بد من دخول عناصر حماية جديدة وهو ما حصل مع إطلاق حملات شد الرحال من الداخل المحتل عام 1948، ومع تصاعد العدوان وفرض وقت مخصص للاقتحامات في 2008 كان لا بد من عناصر دفاع جديدة فجاء الرد في مشروع مصاطب العلم التي أحياها المرابطون والمرابطات في وجه المقتحمين.

بحلول عام 2015 كان الاحتلال قد حظر مؤسسات الرباط ومنع إعادة تأسيس مؤسسات بديلة، وحظر الحركة الإسلامية في الداخل المحتل بأسرها، وهذا ما أدى إلى انكشافٍ ثانٍ جاءت الاستجابة له بهبة السكاكين والعمليات ذات الطابع الفردي، ليبدأ تراكم معادلة ردع جديدة دفاعاً عن المسجد الأقصى عبر مسار من الهبات المتتالية والمتقاربة، وهي المعادلة أعلاه التي وصلت إلى انكشافٍ جديدٍ ثالثٍ اليوم يفرض تجديدها أو اجتراح معادلة جديدة في مواجهته.

في الوقت عينه، ومع إدراك موقع المسجد الأقصى كمركز رمزي لمشروع التصفية، وتطور مشروع التهويد فيه عبر مساراته الثلاث المتمثلة بالتقسيم الزماني والمكاني وفرض الطقوس التوراتية، فإن الصهيونية الدينية باتت تظن أن الوقت للانتقال إلى المرحلة التالية من تهويده قد حان، تشجعها على ذلك مرحلة الانكشاف التاريخي التي يمر بها المسجد الأقصى اليوم.

وبعد فرض هوية توراتية يهودية موازية للهوية الإسلامية في المسجد الأقصى، فإن المرحلة التالية تتألف من شقين: الأول تعميق حضور الهوية اليهودية في المسجد الأقصى، والثاني محاولة تجسيدها بتأسيس حضور يهودي مادي دائم فيه، أو بلغة أبسط الانتقال من التأسيس المعنوي للمعبد المزعوم إلى تأسيسه المادي، ما دام الطريق ممهداً.

السقف التالي المتوقع اليوم هو أن تنتقل جماعات الهيكل إلى محاولة تأسيس بناء داخل المسجد الأقصى المبارك، مع كون الساحة الشرقية جنوب باب الرحمة هي النقطة الأكثر قرباً لأن توجه نحوها تلك المطالب، أو أن تجري محاولة تعديل حدود المسجد الأقصى



من الجهة الجنوبية الغربية من جهة باب المغاربة والملاصقة لحائط البراق وساحة البراق خارجه وللمراكز التهويدية العديدة التي فرضت فيها، خصوصاً وأن التسوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى المبارك تفتقر إلى الترميم منذ ما يقارب تسعة عقود، وأن الجدار الخارجي الملاصق لها قد انتزعت بلدية الاحتلال صلاحية ترميمه من الأوقاف وبات تحت وصاية الاحتلال منذ 2018.

وكعادة جماعات الهيكل في تحقيق سقوفها فإنها تميل إلى التدرج وإن كانت تسرّع وتيرة هذا التدرج عند الحاجة، وبالتالي فالمتوقع أن تبدأ المطالب من محاولة وضع مظلاتٍ وطاولات ومقاعد للمقتحمين لتسهيل اقتحامهم وحمايتهم من الشمس والمطر –وهي مطالب سبق أن أثيرت مؤقتاً في 2020 و-2021 ومن ثم يجري التدرج نحو تحويل تلك المظلات إلى سقف مبني.



بكل الأحوال فإن هذا يعني أن ما فُرض في المسجد الأقصى حتى اليوم هو تغيير إجمالي في هويته، نقله عملياً من خانة الحصرية الإسلامية إلى خانة الهوية المشتركة ما بين المسلمين واليهود، والسقف التالي هو تثبيت هذا التقاسم بشكلٍ ملموس، وهو مسار لن يتوقف صعوده صهيونياً إلا بتحويل الأقصى بكامل مساحته إلى معبد يهودي يجسد الأسطورة التوراتية. فالمسجد الأقصى إذن بات ينتقل بين مراحل تهويده ولم يعُد يقف على أعتابها، وهو ما يفرض أن توجه الجهود ليس إلى منع تقدم المشروع الصهيوني فيه فحسب، بل إلى ضرورة المبادرة لدفعه إلى الخلف منعاً للتصفية.

ثامناً: توصيات

انطلاقاً من التشخيص أعلاه، فإن الدفاع عن هوية المسجد الأقصى المبارك ينبغي أن ينصب باتجاه استدعاء عناصر قوة وفعلٍ جديدة للانخراط في الدفاع عنه، وتوسيع قاعدة الارتباط به والانخراط في معركته على نطاق الأمة الإسلامية بأسرها، مع مواصلة السعي إلى تجديد أسباب القوة الداخلية التي كانت تشكل معادلة الردع السابقة والتي كانت فاعلة قبل الطوفان، والحد من الانهيار الرسمي العربي الذي يزيد من جرأة الاحتلال على الأقصى، فإن الدراسة تخلص إلى التوصيات التالية:

توجيه الجهود لتكريس الوعي بالأقصى كعنوانٍ لنهضة الأمة وتحركها: بتجديد الوعي بمكانة المسجد الأقصى الإيمانية، ومعنى ومكانة المسجد الأقصى كعنوان مركزي لنهضة الأمة، والتجارب التاريخية وأبرز المعاني الحضارية المستقاة من تلك التجارب، والمكانة الجيوسياسية للمسجد الأقصى ومعركته، وأثرها في تشكل النهضتين التاريخيتين للأمة في العهد النبوي والراشدي ثم في العهد الأيوبي والمملوكي، وتعميق الوعي بالمكانة المركزية للأقصى وللقدس في توحيد الأمة واستنهاض قواها في مواجهة الهيمنة الخارجية والعدوان، خصوصاً وأن تحدي تهويده وطمس هويته يفوق طاقة المقاومة الفلسطينية وحدها كما بات متجلياً بالتطبيق العملي، ما يفرض على قوى الأمة أن تنخرط انخراطاً مباشراً في معركة الأقصى وأن لا تكتفي بمعادلة الوقوف كصف ثانٍ يكتفي بدعم الفلسطينيين والمقدسيين.

الخط الثاني: تلاقي أطياف الأمة في معركة الأقصى: شهد العقدان الماضيان صراعات دموية بَنَتْ في بعض الأحوال جدران دمٍ بين مكونات الأمة، وقد أثبتت التجربة العملية اليوم أن هذا الإرث كان عبئاً ثقيلاً عند مواجهة حرب تصفية صهيونية، وهو ما يفرض تجديد العمل على أن يكون الدفاع عن أقدس المقدسات والسعي إلى تحريره عنواناً للتلاقي بين مختلف مكونات الأمة، ربما يسمح بالتأسيس لمرحلة جديدة.

تعزيز التواصل ومد يد الدعم للمجتمع المقدسي ونخبه الفاعلة: بما يكسر عنه حالة اليُتم والعزلة التي تهيمن على وعيه، ويشعره بوجود عمق حقيقي فلسطيني وعربي وإسلامي يسنده في مواجهة سياسات التهجير والصهر، ويحفّز مبادرته الذاتية للانطلاق في معركة الدفاع عن الأقصى، ويزيد من قدرة نخبته على لعب دور طليعي في أي اندفاعات عفوية قادمة.

الاستمرار في تحميل النظام الرسمي العربي لمسؤوليته الدينية والقومية والأخلاقية تجاه المسجد الأقصى في مواجهة مشروع الإحلال الديني فيه: يبدو النظام الرسمي العربي مرتاحاً جداً لحالة اليأس منه وإعفائه من مسؤولياته وإسقاط دوره المفترض من الحوارات العامة، بشكلٍ بات يسمح له بالتنصل من كل سقف أخلاقي، ويعينه على الانتقال إلى مربع التحالف الوظيفي مع الصهيونية الذي ينجرّ إليه بحكم خياراته السياسية السابقة وتبعيته المطلقة للمركز الاستعماري الغربي في الولايات المتحدة. وفي مواجهة حالة التحلل من القيم يبقى المسجد الأقصى المقدس الإسلامي بآيةٍ قرآنية ومعجزة خالدة للنبي ﷺ وتجربة الفتح العمري الأول والتحرير الصلاحي من بعده قيمةً يصعب الانقلاب عليها، وكل من يغامر بالانقلاب عليها فإنما يغامر بتجريمه ونزع شرعيته، وهذا عنوانٌ ينبغي تفعيله في مواجهة استمرار التطبيع السابق، وفي مواجهة أي تطبيع قادم.


مؤسسة القدس الدولية
مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
Qii.media